

المرأة السعودية والمنظومة المعرفية في مؤسسات التعليم العالي
دراسة في آليات التمكين بين اتجاهات التغيير ومتطلبات التنمية
" نموذج ميداني من المنطقة الغربية "

إعداد

هيفاء بنت فوزي محمد كبره

إشراف

د. محمد بن سعيد الغامدي

د. محمد بن عثمان الأمين نوري

مستخلص

تسعى الدراسة لسبر علاقة المرأة السعودية عضو الهيئة التعليمية بالمنظومة المعرفية في مؤسسات التعليم العالي برصد أهم آليات تمكينها التقنية والمعلوماتية كأحد المقومات الرئيسة للموازنة بين اتجاهات التغيير ومتطلبات التنمية. وللدراسة أهداف أربع تتمثل بتحديد مجالات وأساليب استخدام تقنيات للمعلومات والاتصالات، التعرف على الفروق في استخدام تلك التقنيات، رصد صعوبات الاستخدام كتحديات تؤدي إلى قصور الاستفادة منها، واستشعار متطلبات مواجهة التحديات والاستجابة لمتطلبات المجتمع المعرفي مهنيا وتعليميا وبحثيا. انطلقت الدراسة من ثلاث فرضيات؛ تمثلت الأولى بوجود فروق في استخدام التقنية والمعلوماتية يرجع لعوامل جغرافية وسكانية ومهنية، وربطت الثانية بتأثر الاستخدام بتغيرات مهنية ومجتمعية وذاتية، وربطت الثالثة بدعم مشاركة وفاعلية الهيئة التعليمية معرفيا بمؤشرات مجتمعية ومؤسسية وفردية. استخدمت الدراسة المسح الاجتماعي بالعينة لأكاديميات بتخصصات ودرجات علمية ووظيفية مختلفة في ست مؤسسات للتعليم العالي بالمنطقة الغربية، وحقق مقياس الدراسة معدلات مرتفعة نسبيا للثبات تراوحت بين (0.769) و (0.935)، وللصدق الذاتي بين (0.877) و (0.967). والدراسة وصفية- تقويمية استرشدت بالنظرية البنوية-الوظيفية والمنهج الوصفي لتحليل البيانات واستخلاص نتائجها، التي أشارت إلى تركيز الخبرات الذاتية وبرامج التدريب بمجال طرائق التدريس والبحث والمناهج التعليمية وقصورها بمجال وسائل وتقنيات التعليم الحديثة بسبب الوقت ومستوى الكفاءة والكفاية، اعتماد التعلم الذاتي في التدريب على استخدام تقنيات التعليم وتوظيفها معرفيا، تركيز الاستخدام الأكثر ديمومة لتقنيات التعليم ومصادر المعلومات في أعمال مكملة للمهام المهنية يترافق مع قصور استخدامها المعرفي لعدم توفر التدريب المستمر، التشكك في مزاياها وفعاليتها، ضعف الرغبة في استخدامها وقصور إمكانات تطويرها وفعاليتها ببرامجها التنفيذية. وارتبطت فروق استخدام وتوظيف التقنية والوسائط المعلوماتية - رغم ظهور اتجاه إيجابي للإفادة منها- باختلاف المؤسسة الجامعية والتخصص والمؤهل العلمي والدرجة الأكاديمية وسنوات الخدمة، ومعوقات أخرى يتموضع أبرزها في تفاوت معدلات نشر واستخدام الوسائط المعلوماتية وأسس اختيار الملائم منها نوعا ووظيفة، تفاوت إمكانات البنية التحتية ومستوى أدائها، ثقل العبء المهني ومعوقات أخرى نتيجة قصور رصد ومعالجة العوامل المؤثرة على مستوى استخدامها والإفادة منها. بناء على ذلك تمت صياغة توصيات لدعم متطلبات استخدام وتوظيف التقنية والمعلوماتية معرفيا، من أهمها بالمستويين المؤسسي والفردية تهيئة البنى التحتية للمباني الجامعية، تجديد المقررات وتطوير محتواها المعرفي، تجديد أساليب القياس والتقويم الأكاديمي، توفير دورات تطوير المهارات غير التقليدية المناسبة كما ونوعا، تنمية اللغات الأجنبية وتخفيض العبء التدريسي والإداري وديمومة الحوافز ومعالجة الشعور بالقلق من تأثير تفاوت المهارات وظيفيا ومهنيا، تفعيل دور معامل الحاسب الآلي والإنترنت واللغات، توفير البيئة الآمنة لتطوير استخدام التقنية وحماية حقوق الملكية الفكرية الإلكترونية. أما بالمستوى المجتمعي فتشمل التوصيات عدة متطلبات أبرزها تطوير قواعد المعلومات الوطنية وتعريبها، تفعيل سياسات وإمكانات استخدام التقنية في التعليم والتعلم، دعم الاتجاهات الاجتماعية لاستخدام المرأة التقنيات الحديثة وتنمية قدراتها بزيادة التخصصات التعليمية واهتمام شركات التقنية بمؤسسات التعليم والعمل النسائية، الاهتمام بنتائج وتوصيات البحوث الاجتماعية تشريعيا وتنفيذيا مع التركيز على تكامل وتوازن الجهود المجتمعية والمؤسسية والفردية في توفير متطلبات تفعيل استخدام التقنيات الحديثة مهنيا وتعليميا وبحثيا.

